الدفاع المشترك في دور انعقاده التاسع (غير الاعتيادي) من السابع الى العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦، في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وما شملته من قرار بشأن دعم الجبهة الاردنية، أي ان اجهزة الجامعة كانت توفّرت لديها الخبرة، بما يكفي للتخطيط لمشاركة الجيوش العربية في الصراع المسلّح.

وبمراجعة توصيات الامين العام المساعد العسكري الى الدورة الثانية عشرة العادية، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، نجد، اولاً، انه قد اعتبر الجبهة الاردنية مؤهلة للاشتراك في القتال، في حين انها، حتى العام ١٩٧٣، لم تكن مستعدة لذلك؛ وان الرئيس المصري، السادات، في ذلك الوقت، كان يوافق على عدم اشتراك هذه الجبهة[٣٩]، وانه ركّز على التخطيط للدعم لقوات جوية لم تكن متيسرة، مثل طائرات لايتننغ السعودية واف ـ ٥ المغربية، وتجاهل وجود قوات دعم فعلية على الجبهة، ولم يتصوّر الامكانات الحقيقية للدعم بالقوات البرية من السعودية وليبيا والجزائر والمغرب والكويت وتونس، والقوات الفلسطينية. وقد تكرر هذا الخطأ، ولكن بدرجة أقل، في قرارات مجلس الدفاع المشترك، في الدورة الثالثة عشرة العادية، في ١٩٧٣/١/٣٠، حيث كان التخطيط للمساهمة بالقوات الجوية أكثر من طاقة كل من العراق والسعودية والكويت والجزائر والمغرب، في حين ان تخطيطه لمساهمة القوات البرية كان أقل من قدرات كل من العراق والسعودية والكويت وليبيا والجزائر والمغرب وتونس والثورة الفلسطينية. ولا يتحمّل الامين العام مسؤولية هذا الخطأ وحده، حيث ان مجلس الدفاع المشترك كان يضم وزراء خارجية ودفاع الدول التي وافقت على القرار؛ وليس هناك تفسير رسمي لهذا التناقض؛ لذا، فانه يمكن استنتاج ان الاختلاف ناتج عن احد السببين التاليين، أو كليهما هو الاغلب:

الأول: ان وزراء الدفاع للدول العربية يخشون كشف نقاط الضعف الموجودة في قواتهم، امّا خجلاً، وامّا خشية طمع الدول العربية المجاورة في استغلالها، وامّا خوفاً من تسرّب المعلومات من طريق بعض أعضاء المجلس الى قوى أجنبية. وكل هذه الاحتمالات غير مقبولة؛ اذ انها تنفي فكرة الدفاع المشترك اصلاً، وتخلع عن القرارات ثوب الجدية.

الثاني: ان وزراء دفاع الدول العربية ورؤساءهم يعملون على تخفيض التزاماتهم بالاشتراك في الحرب حتى لا يقعون في حرج عند الضرورة، معتمدين على انهم يستطيعون، في اثناء ادارة الصراع المسلّح، ان يقدّموا امكاناتهم الحقيقية، وعندئذٍ يبدون على انهم اوفوا بالتزاماتهم، او زادوا عليها، بدلاً من ان يتهموا بالتقصير في تنفيذ التزاماتهم. واذا كان هذا الاسلوب ممكناً في ادارة العلاقات الدبلوماسية، فانه، بالقطع، غير مناسب للتخطيط لصراع مسلّح، خاصة وان قرار مجلس الدفاع ذاته في الدورة ذاتها ينصّ في ما يخص العمل المشترك، على «حشد جميع الامكانات العربية كفالة لقومية المعركة وفاعليتها، وان تؤدي كل دولة، اداء تاماً، دورها المحدّد، في دقة ووضوح، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، حسب الاتفاق عليه»[٤٠]. ولا شك في ان ما شمله قرار المجلس من قوات كان أقل بكثير من امكانات الدول العربية حينذاك، بدليل الحجم الذي تمّ اشتراكه فعلاً. واذا وضعنا في الاعتبار ان الزمن لم يسمح للقوات بأن تصل في الوقت المناسب، فانه يمكن استنتاج انه كان من الممكن اشراك حجم أكبر من القوات، لو ان الصراع المسلّح قد استمر فترة أطول.

ويبدو ان هناك سبباً آخر لاختلاف التخطيط عن التنفيذ، وهو ان القادة العرب لم يكونوا واثقين من جدّية قرار الحرب والاتجاه اليها.